الفساد وثنائية المال والسلطة، دراسة حالة مصر2000–2011

Corruption and the duality of money and power, Egypt case study 2011–2000

بوعيسي عزة*
azza.bouaici@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/19 تاريخ القبول: 2000/11/25 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إثارة إشكالية تتعلق بتحديد طبيعة العلاقة بين المال والسلطة ومدى ارتباطها بظاهرة الفساد، وذلك بالتطرق إلى حالة دولة مصر، وتسليط الضوء على فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادي، أين عرفت الحياة السياسية لهذا البلد عملية تجديد رئيسية، تزايد على إثرها دور رجال الأعمال في التأثير على عملية صنع القرار، ونشوء علاقات بينهم وبين دوائر السلطة، اتخذت الكثير منها طابعا مشبوها،كشفت الدراسة أنه أحد أسباب الفساد المستشري في البلد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، رجال الأعمال، السلطة، مصر.

* باحثة الدكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر القانون والتكنولوجيات الحديثة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

Abstract:
This study aims to raise a problem related to determining the nature of the relationship between money and power and the extent of its link to the phenomenon of corruption in application to the state of Egypt, by shedding light on the period after the economic openness, where the political life of this country defined a major renewal process, and as a consequence the role of businessmen in influencing an increase On the decision-making process, and the emergence of relations between them and the circles of power, many of which took a suspicious character, the study revealed that it is one of the causes of rampant corruption in the country.
Keywords: Corruption, Businessmen, political, Authority, Egypt.

مقدمة:

تشير الكثير من الدلائل على أن العصر الحالي هو عصر تدخل المال في السياسة، ويظهر ذلك من خلال ما نلاحظه اليوم في العديد من دول العالم من تواجد لرجال الأعمال على مستوى دوائر صنع القرار، كنواب في البرلمان أين ارتفعت نسبة تمثيلهم خلال السنوات الأخيرة في دول كتونس، والمغرب، والجزائر، واليمن، والكويت، بشكل كبير مما يعزز قدرتهم على التأثير في العملية التشريعية. وفي الدول المتقدمة نجد رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية يتحكمون في العملية الانتخابية الرئاسية والكونغرس، وذلك من خلال تمويلهم للمرشحين، مما يجعل معظم أعضاء الكونغرس والرئاسة يمثلون بالأساس مصالح الشركات التي أوصلتهم لتلك المناصب، أضف إلى ذلك سعي رجال الأعمال لتقلد مناصب سياسية داخل الأحزاب الحاكمة، ومن ثم الوصول إلى السلطة،كما لا يخفى من ناحية أخرى بروز تأثير رجال الأعمال في السياسة من خلال منظمات أرباب العمل التي تمثلهم في الدفاع عن مصالحهم، إلى جانب سعيهم لامتلاك وسائل الإعلام لإيصال صوتهم.

مع تطور الفلسفة الرأسمالية وازدهار آلياتها الفكرية والعملية، شهد المجتمع الدولي تغيرات عديدة ومتلاحقة في إطار ما يسمى بالعولمة، والتي مست كافة دول العالم على مستوى

سياساتها الداخلية والخارجية، عن طريق فرض فكرة تحول هذه الدول نحو تبني نهج الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وتهميش دور الدولة وفتح المجال للقطاع الخاص، وتمجيد قوى السوق والمال ممثلة في رجال الأعمال، وفرض نفوذها وسيطرتها على اقتصاديات الدول، وهو ما طبقته العديد من البلدان المتقدمة والنامية ومنها مصر.

وقد كان لهذا التحول أثره المعكوس على دولة مصر، وذلك في التوجه نحو اقتصاد السوق منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، مما كان له تأثير واضح على زيادة نفوذ ومكانة رجال الأعمال في هذا البلد، تلك المكانة التي طغت وامتد نفوذها مع بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث توجهت مصر للاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتنفيذ مشاريع التنمية، في ظل انحسار دور القطاع العام بما فيه دور الدولة، وقيامها بلعب دور كبير في توجيه قيم الاقتصاد نحو اقتصاد السوق مع تنامي نفوذ الليبرالية الحرة في الهيمنة، وما فتئت تلك الفئات من رجالات الأعمال تسعى نحو تنامي وتشابك علاقاتها مع السلطة، وذلك بغية الحصول على امتيازات قانونية واقتصادية بما يخدم تحقيق مصالحها الاقتصادية دون النظر إلى الدور الحقيقي الذي تسعي من خلاله الدولة في تمكين المجتمع اقتصاديا ورفع مستوى تطلعاته الاجتماعية والثقافية عبر التوزيع العادل للثروة بين أفراده، وتعزيز مبادئ المواطنة وتكافؤ الفرص، وكنتاج لتلك العلاقات المتشابكة بين دوائر السلطة ورجالات الأعمال، والدور الطليعي الذي قاما به في تعزيز وتقويه نفوذهم المهيمن على السلطة، برزت العديد من المظاهر التي عكست استشراء الفساد السياسي والمالي في البلد بتحالف الطرفين.

1- إشكالية الدراسة واختياراتها المنهجية:

تشكل دراسة العلاقة بين رجال الأعمال والسلطة السياسية، باعتبارها من مولدات ظاهرة الفساد، أحد أكثر المواضيع استقطابا للبحث والدراسة، خاصة من جانب حداثة الموضوع وجاذبيته، حيث يشهد الواقع الاقتصادي للدول في العصر الحالي ظاهرة تنامي دور رجال

الأعمال وقربهم من السلطة لدرجة تفشي الفساد، مثلما عبرت عنه حالة مصر، وهو ما اقتضى تناول الموضوع بالتشخيص والتحليل، والهدف من ذلك هو كشف خبايا وملابسات تلك العلاقة ومحاولة إيجاد حلول للتصدي لها.

تطلبت هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقاربات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف ظاهرة كل من الفساد ورجال الأعمال والسلطة السياسية، وتبيان جميع ما يرتبط بها كمفهوم نظري وعملي وتحليل العلاقة بينها. كما تم أيضا الاعتماد على دراسة الحالة، في محاولة تطبيق الجانب النظري المرتبط بطبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والسلطة السياسية والفساد، ومحاولة إسقاطه على حالة مصر.

اعتمدنا في تناولنا للموضوع على مدخلين: مدخل الاقتصاد السياسي، الذي تم توظيفه لتبيان انعكاسات توجه دولة مصر نحو تبني النهج الليبرالي على بروز فئة رجال الأعمال وتقوية دورهم في مجال التأثير في الاقتصاد والسياسة، وعلاقة ذلك بتوليد ظاهرة الفساد؛ ومدخل الجماعة، والذي تمت الاستفادة منه في الكشف عن طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال كجماعة ضغط، ودوائر صنع القرار، ونوعية التفاعلات القائمة بينهما.

تبحث الدراسة هذه في طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والسلطة السياسية، وحدود ارتباطها بالفساد في دولة ومصر، بالتركيز على فترة الألفية الثالثة من خلال طرح الإشكالية المعبر عنها في التساؤل التالي:

- متى تتحول علاقة رجال الأعمال بالسلطة السياسية إلى أحد أسباب الفساد بالتطبيق على حالة مصر؟

2- مفاهيم الدراسة:

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من بين أهم ضرورات البحث العلمي خاصة في مجال البحوث الاجتماعية أين يمكن بواسطتها فك الغموض الذي يحيط بالكثير من المصطلحات، وحصر

المعلومات التي على الباحث جمعها، والوصول إلى معنى موحّد يمكن نقله إلى ذهن القارئ من أجل الفهم والاستيعاب الكامل لمعاني المصطلحات، خاصة تلك المختلف حولها، بالإضافة إلى ذلك إمكانية صياغة الباحث لتعريف يتناسب مع مقتضيات دراسته من خلال العودة إلى تلك المفاهيم.

1.2- مفهوم الفساد:

تتنوع مفاهيم الفساد وتتغير تبعا للتغييرات التي يشهدها العالم، مما جعل من مفاهيمه محط جدل ونقاش من قبل الباحثين، سعيا لتحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد، كونها أحد الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء (شمري، 2011، ص17)، ويتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعيه، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يعدّ هذا السلوك غير مشروع من ناحية، وغير قانوني من ناحية أخرى. (شتا، 1999، ص 43)

وتعرّف منظمة الشفافية الفساد "بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". (التنير، 2009 ، ص15)، وهو تعريف يتفق مع مفهوم هنتنجتون الذي يرى أن الفساد "سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة، وهو أيضا سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العاملين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة.(Huntington, 1979, p. 59)

ونعني بالفساد في دراستنا ذلك النوع من الفساد النسقي الذي تتداخل فيه الثروة بالسلطة، وتنصهر فيه المصالح الخاصة بالمصالح العامة، مما يمكّن القادة السياسيين الممثلين لمؤسسات

الدولة ورجال الأعمال من الاستفادة من بعضهم البعض وتبادل المصالح باستخدام آليات غير مشروعة وذلك على حساب المصلحة العامة.

2.2- مفهوم رجال الأعمال:

على الرغم من انتشار المصطلح، إلا أنه توجد خلافات عديدة بين الباحثين في العلوم الاجتماعية حول مفهوم "رجال الأعمال"، لكن هناك اتفاق على أن المصطلح نشأ في أوروبا حديثا مع اتساع نطاق أعمال بعض التجار الذين رفضوا تسمية أنفسهم بالتجار نظرا لما يشير إليه المصطلح من محدودية النشاط والثروة، وهكذا بدأ مصطلح رجال الأعمال في التداول تعبيرا عن فئة كبار الأغنياء وتمييزا لهم عن ذوي الثروات القليلة والمتوسطة، ولا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم "رجال الأعمال"، وذلك بالنظر إلى اختلاف أسس ومعايير ومرجعيات هذا المفهوم وأبرزها الثروة، وإدارة الأعمال، والسعي إلى الربح، والمسؤولية الوطنية والأخلاقية.(الشريف، 2017، ص 66)

ويشبه رجل الأعمال الشخص الذي يقود معركة في مجال تخصصه ويتحمل المخاطرة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها القدرة على تنفيذ مشاريع لسد حاجات المجتمع من السلع والخدمات والبضائع، وهو ما يجلب له حقا استثنائيا هو الامتياز والتميز (Arend, 2016, p. 13)، وفي ذات السياق يعرف عالم الاجتماع الألماني شومبارت "رجل الأعمال" بأنه "الرأسمالي الذي يجمع بين روح المبادرة وحب المغامرة في توليفة مؤسسية تجمع بين شغف المال وقدرة الاختراع ودمجها في شخصية واحدة تمثل روح النظام والاقتصاد معا.(gobe, 1999, p. 76)

ومن أكثر التعاريف استخداما في الدراسات التي عنيت بدراسة رجال الأعمال، الذي يرى أن مفهوم رجال الأعمال (Businessmen) يتسع في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو يملكه، ويعتمد فيه على رأس ماله الخاص، ويضيق في أحوال أخرى حيث يقتصر على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي فان

المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي، وبين إمكانية التأثير على صناعة القرار في المجتمع، اعتمادا على النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يمارس في شكل جماعة ضغط ومصلحة. (رشاد، 2015 ، ص 13)

وننظر إلى رجال الأعمال في دراستنا على أنهم مجموعة من الأفراد يجمع بينهم عنصر العمل في المجال الخاص، وفي إطار الدفاع عن مصالحهم قد ينخرطون في منظمات وتنظيمات سياسية متنوعة، وهم بذلك يشكلون جماعة ضغط ومصالح يمكن أن تلعب دورا مهما في التأثير على دوائر صنع القرار.

3.2- مفهوم السلطة:

يعد مفهوم السلطة (power) من أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداما، إذ يعد ركيزة أساسية من ركائز الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى الديني، حيث ظلت علاقات السلطة تمثل الحالة المثالية لوصف طبيعة العلاقة بين الفاعل والمستهدف من الفعل، فإذا ما نظرنا إلى السلطة بمفهومها البسيط بوصفها فرض الإرادة على الآخر بهدف إنتاج أثر معين أو خلق حالة معينة تتوافق، فإننا نجد انعكاس ذلك واضحا في الطبيعة البشرية منذ بدء الخليقة، إذ يمكن القول أن السلطة ظهرت مع ظهور البشرية. (خاص، 2017، ص34)

أما السلطة السياسية فيرى موريس ديفرجي أن لها معنيان، أولهما معنوي والآخر مادي، فالسلطة السياسية بمعناها المعنوي تعني القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحكام، أو مجموع الحكام على المحكومين، والتي تتمثل في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد وفي إمكانية فرض هذه القواعد على الأفراد باستخدام القوة المادية، أما السلطة السياسية في معناها المادي أو العضوي فتعني أجهزة الدولة التي تقوم بممارسة السلطة بمعناها المعنوي، والتي يطلق عليها عادة اصطلاح الحكومة وأجهزتها التنفيذية. (ناصف، 1983، ص117)

ونركّز في تعريفنا لمفهوم السلطة في دراستنا الحالية على السلطة السياسية، والتي نعني بها صناع القرار الرسميين المنطوين ضمن المؤسسة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والتي تمتلك القوة والجاه المبسوط على الحكام، والمتحكمة في مقدرات الدولة، والتي تتعرض قراراتها لتأثيرات عدة من بينها ضغوطات رجال الأعمال.

3- طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والسلطة والفساد:

يؤكد المراقبون السياسيون أن قصص الاندماج بين السلطة والثروة هي قصص عشرات رجال الأعمال، تعكس التشوه الأخلاقي والنفسي الناتج عن الاستواء على السلطة السياسية، فضلا عن استبداد الثروة بذاتها، ولذلك ينتشر مرض الافتراء وعقيدة امتلاك الأرض ومن عليها بين فئة رجال الأعمال الكبار المشتغلين بالسياسة، أو بالأحرى المندمجين مع السلطة السياسية، وكثيرا ما تجري ترجمة هذا الاندماج بصورة تفصيلية للغاية، هذا الاندماج يسبب فسادا شاملا ليس فقط للمجتمع وللاقتصاد وللسوق نفسها، إنه يفسد كذلك الشخصية الإنسانية على المستويين الأخلاقي والثقافي. (المنياوي، 2010، ص 11)

1.3- جدلية العلاقة بين المال والسلطة:

في معالجتنا لهذه الجدلية نستعين بآراء العلامة ابن خلدون وما جاء في كتابه المقدمة، والذي يشرحها وفقا لمعطيات تاريخية يرى فيها أن حقائق التاريخ تنبئ أن النفوذ والجاه الآتي من الثراء والغنى لا يعادل في العادة النفوذ الناتج عن السلطة السياسية، لذلك فعادة ما نرى من خلال التجارب الإنسانية محاولات اقتراب فئة من أصحاب الثروة وتقربهم من السلطة السياسية عملا على أن يزيد هؤلاء الأغنياء من نفوذهم وسلطانهم، ويظهر ذلك بوضوح من تنامي علاقات أهل الثراء حتى مع موظفي الدولة من مثل الوزراء وكبار الموظفين ورجال الأمن، ورجال ما يسمى بالجهات السيادية وما إلى ذلك.(جعفر، 2015 ، ص 113-114)

وفي علاقة صاحب السلطة بصاحب المال يقول ابن خلدون: "أننا نجد صاحب الجاه والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسرا وثروة من فاقد الجاه"، والسبب في ذلك حسب ابن خلدون يرجع إلى أن صاحب الجاه مخدوم بجموع الأعمال التي يتقرب الناس إليه من خلالها، في سبيل التزلق والحاجة إلى جاهه، فيقدمون له الأموال والخدمات، مقابل القيام بجميع حاجاتهم الضرورية والكمالية، وهو لا يكتفي بأن يعيش بلا مقابل ومجانا ويوفر نفقاته، بل يضيف إلى ذلك استخدام نفوذه في أعمال تدر عليه دخلا إضافيا ويزداد غنى وتزداد مكاسبه مع الأيام. (إبن خلدون، 1992، ص287-288)

ولِفضّ هذا الجدل يمكن القول أن يكون هناك تزاوج بين المال والسلطة، فهو تعبير مجازي عن تعاونهما وقربهما لتقاسم المصالح المشتركة، فكل منهما في حاجة للآخر ليكمله، فالمال يحتاج للسلطة لتسهيل سير أعماله، والسلطة تحتاج إلى جزء من الثراء الذي يمكن أن يدره عليها أهل المال. (الليثي، 2018، ص 50)

2.3- المال والسلطة كمتلازمة للفساد:

شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا كبيرا لظاهرة اختلاط المال بالسياسة، حتى أن الخط الفاصل قد راح يتلاشى رويدا رويدا، وأصبح من الصعب للغاية أن نفرق في بعض الدول بين السياسي ورجل الأعمال، فقد يكون هذا الشخص الذي يجمع بين المال والسلطة في الأصل رجل أعمال، استطاع باستخدام أمواله النفاذ لمراكز الحكم ومقاعد السلطة، فأصبح عضوا برلمانيا، أو حتى رئيس وزراء، أو رئيسا، ونكون هنا بصدد أقصى درجات الاندماج بين المال والسلطة . (المنياوي، 2010، ص 7)

إن لاختلاط المال بالسياسة مخاطر لا يمكن إغفالها حيث يقال "ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما"، ويرى بعض المتتبعين لهذا الواقع أن العلاقة بين السلطة والمال يمكن أن تتولد عنها العديد من المظاهر السلبية، فمقابل الثروة يمكن أن تتنازل السلطة عن بعض مقوماتها الثابتة والأصيلة، وتكون نتيجة ذلك إفساد المجتمع، خاصة في الحالات التي يمكن

لرجل الأعمال فيها أن يكون رجل سياسة: عضوا في البرلمان، أو وزيرا أو رئيس وزراء، أو رئيس دولة، يشارك في صنع القرارات ويعمل على استغلال تلك المكانة لخدمة مصالحه أولا وأخيرا، وهنا يتحول المال في يده إلى أداة يفتح بها الأبواب المغلقة، بمعنى النفاذ من خلال ماله أو ثروته إلى حيث مراكز صنع القرار، بهدف انتزاع تسهيلات غير مشروعة، خارج إطار القانون، لم يكن بمقدوره الحصول عليها لولا تمريرها عن طريق من بيده القرار من المسؤولين السياسيين أصحاب الذمم الفاسدة والضمائر الخربة، والذين اشتراهم بأمواله. (الفتاح، 2011، ص 27)

وعادة ما تعني هذه التسهيلات غير المشروعة الممنوحة لرجل الأعمال من قبل المسؤولين أغلى بكثير مما يدفعه مقابلها، وخطورتها هي أنها تعفيه مثلا من دفع مبالغ هائلة مستحقة عليه للدولة، مقارنة بما يقدمه كجزء يسير من المال رشوة للمسؤولين، وبالتالي تزيد ثروة الراشي "صاحب المال"، وتزيد ثروة المرتشي "صاحب السلطة" في الوقت الذي تكون فيه الدولة أو بمعنى أدق الشعب هو الخاسر الأكبر، ومن هنا فمتى كان لأصحاب المال مثل هذه القوة والسطوة والنفوذ والتأثير على أصحاب السلطة كان الفساد بعينه الذي يدمر اقتصاديات الدول، ويستنزف ثروات الشعوب، ومن هنا تضاعفت ثروات أصحاب المال عشرات أو ربما مئات المرات فقط لاختراقهم مراكز صنع القرار في الدول واختطافهم أصحاب السلطة، وتحويل مؤسسات الدول إلى مناطق خاضعة لنفوذهم، ومن هنا كان اهتمام العالم بظاهرة زواج المال والسلطة. (المنياوي، 2010، ص7-8)

4- واقع علاقة رجال الأعمال والسلطة السياسية بمظاهر الفساد في مصر:

شهد العالم العربي مؤخرا تغلغلا واضحا لرجال الأعمال في مؤسسات الدول، التشريعية، والتنفيذية، وخاصة داخل البرلمانات والمجالس المحلية، ولم تعد هناك حدود فاصلة بين السياسة والمال، وهناك بعض النظم الحاكمة في هذه الدول تسعى لكي تجمع حولها عددا من كبار

رجال الأعمال، وتصعيدهم سياسيا، والسماح لهم بمواقع مؤثرة في هذه العملية التشريعية وما يتصل بها.

ومن أهم أسباب تفاقم ظاهرة زواج المال والسلطة في عالمنا العربي، سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة التي اتبعتها معظم دوله، وما صاحب ذلك من إعطاء القطاع الخاص مساحات واسعة بلغت حد تنازل الدولة له عن بعض القطاعات الحيوية والحساسة (المنياوي، 2010، ص 10)، ومساهمتها في ظهور الطفيلية، التي تساعد على انتشار التهريب والسوق السوداء والتهرب من الضرائب والرشوة مما قضى على قيم الأمانة والصدق في المجتمع وساعد على تفشي الفساد والغش والاحتيال والسرقة وبروزها أكثر لدى فئة رجال الأعمال غير النزهاء. (العجمي، 2011، ص 117)

1.4- دولة رجال الأعمال وتجذر الفساد في مصر بالتحالف مع دوائر السلطة:

تكرر استخدام مفهوم رجال الأعمال في مصر مع بداية السبعينيات نتيجة للانفتاح الرأسمالي وبدأ المفهوم يستقر في مصر خلال التسعينيات، وتعلقت الآمال على أن تقوم هذه الجماعات بدعم عملية الإصلاح الاقتصادي، والانتعاش الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق إلا أن سرعان ما كشف المفهوم عن دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات مستهجنة وغير قانونية من قبل رجال الأعمال (العجمي، 2011، ص13)، وتعد عملية الخصخصة، نموذج الفساد الأشد هولا في تاريخ مصر القديم والحديث، ومنذ بدايتها إلى الآن شهدت هذه العملية مستويات هائلة من الفساد، لكن الدخول الكثيف لرجال الأعمال إلى الوزارة ساهم في إحداث تحول مهم في هذا الفساد. (عامر، 2016، ص 446) وعلى سبيل المثال ضمت حكومة رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف العديد من رجال الأعمال لحمل حقائب وزارية، وسميت حكومة الأعمال، ومثلت هذه الخطوة أبرز صور تزاوج المال والسلطة. (إسماعيل، 2014، ص57- 58)

تحت سلطة رجال الأعمال نشأت دولة النفوذ والتحكم في الثروة حيث زادت سيطرة الأقلية الثرية، عندما اختار عدد من رجال الأعمال الالتفاف حول جمال نجل الرئيس المصري المخلوع مُحَمَّد حسني مبارك، وانضمام عدد منهم إلى أمانة لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، تلك اللجنة التي أصبحت متحكمة في قرارات الدولة، الكثير من رجال الأعمال الفاسدين أحاطوا بالرئيس ونجله مثل حسين سالم، الرجل الثاني في الدولة، وإبراهيم كامل، والملياردير الكبير أحمد عز الذي مارس الاحتكار والمضاربة والتربح من المال العام (السيد 2011، ص 34-35)، وهو الذي استولت شركته على مصانع الفولاذ التابعة للقطاع العام في مصر واحتكرت صناعته، فكان رمزا لفئة رجال الأعمال المتورطين في السياسة والفساد في هذه المرحلة من عهد مبارك. (بشارة، 2016، ص 198)

هذه المكانة والقرب من الدوائر السياسية دفعت إلى فساد بعض رجال الأعمال في كافة المجالات والأنشطة كان أكثرها عام 2003 حيث قدّرت مجلة الأهرام الاقتصادي قضايا الفساد في مصر بالآلاف، فحجم الكسب غير المشروع بلغ 99 مليار جنيه، وحجم أموال قضايا الرشاوى بلغ 600 مليون، وجرائم غسيل الأموال التي ضبطت بلغت قيمتها أكثر من خمسة مليارات جنيه، (العجمي، 2011، ص119) وهي النتيجة التي تم كشفها من خلال تحليل جرائم رجال الأعمال، حيث رصد قضايا الانحراف لرجال الأعمال، والتي يتبين منها أن الاستيلاء على المال العام كان أعلاه بنسبة 28.8 %، ويليها استغلال النفوذ 9.2 %، والتربح 8.7 %، والتهرب الجمركي والنصب والاحتيال والرشوة 6 %، والاتجار بالعملة 5.7 %، والاتجار بالمخدرات 2.6 %. (إسماعيل 2014، ص 59)

2,4- أشهر قضايا فساد رجال الأعمال والسلطة في مصر:

وكخير دليل على فساد عينة كبيرة من رجال الأعمال في مصر نجد قضية نواب القروض من أضخم قضايا المال في الشرق الأوسط، لما حوته من أرقام كانت ذات خصوصية شديدة من حيث عدد المتهمين الذين بلغ عددهم 32 متهما، وعدد الدوائر القضائية التي باشرت

القضية وبلغت 12 دائرة، وعدد أوراق التحقيقات التي بلغت 100 ألف ورقة، وحجم الأموال التي اتهم المتهمون بالاستيلاء عليها بلغت 800 مليون جنيه، وقد شهدت القضية هروب عدد كبير من نواب مجلس الشعب والمسؤولين ورجال الأعمال (الشريف، 2017، ص307)، وفي يناير2010 أكدت النيابة العامة تلقي وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان رشاوى بـ 20 مليون جنيه من3 رجال أعمال، وفي مارس2010 قدمت مستندات وزير الإسكان السابق حسب الله الكفراوي، والتي تدينه بتخصيص جزر لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين قدرت مساحتها 20 فدانا و80 ألف متر، بواجهة نصف كيلومتر على البحر مباشرة، وعدد آخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على10 آلاف متر مربع بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا. (إسماعيل 2014، ص59)

إن هذه السمات المرتفعة لفساد رجال الأعمال في مصر تعكس مدلولات متعددة، فوصف رجل الأعمال بالفاسد هو انعكاس لفساد المجتمع، وغياب دولة القانون، واستمرار عملية الاحتكار للسلطة، ونجاح كثير من رجال الأعمال في الدخول مجال السياسة والتزاوج مع السياسة بشكل لم يكن متوقعا، وأصبحت العلاقة هي عدم قدرة استمرار طرف دون آخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم، ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات. (العجمي، 2011، ص58)

خاتمة:

من خلال ما تقدم تبين أن رجال الأعمال في العصر الحالي يمثلون أحد الفئات الاجتماعية الموجودة في غالبية دول العالم والتي يمكن تصنيفها على الصعيد السياسي على أنها جماعات ضغط ومصالح، وعلى الصعيد الاقتصادي تعد ممثلا للقطاع الخاص، وعليه أصبح من المنطقي أن توجد بينها وبين النظام السياسي علاقات متبادلة، تتمثل في حدها الأدنى في ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها باستخدام أساليب ترتضيها قواعد

اللعبة السياسية، مثل الإقناع، والتفاوض، والمساومة وغيرها، إلاّ أن هذه العلاقة يمكن أن تأخذ منحى آخر يحيد بها عن أصولها، وهو ما كشفت عنه دراسة نوعية العلاقة بين بعض من رجال الأعمال والسلطة السياسية في مصر، والتي ظهر من خلالها أن هناك نوعا من تبادل المصالح والتزاوج بين هاتين الفئتين يجري في الخفاء، ويتم بطرق غير شرعية، منها الرشوة، والسرقة، والتمويل الخفي للحملات الانتخابية، ساهمت جميعها في استشراء مظاهر هذا النوع من الفساد في تلك الدولة.

للخروج من حلقة الفساد تلك التي جمعت بين رجال الأعمال والسلطة السياسية في العالم ككل، لابد من تبني مقاربة إصلاحية تقوم على مايلي:

- الفصل التام بين المال والسياسة، والكف عن الدمج بين الثروة والسلطة، ومنع السياسات الاحتكارية من قبل رجال الأعمال، عن طريق تفعيل قوانين الاحتكار.
- ربط القطاع الخاص بقيم العدالة الاجتماعية، وتقوية دوره الاجتماعي، ووصله بالقيم الأخلاقية، والاهتمام برجال الأعمال الناشئين بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المورد البشري القائم عليها.
- تجريم الفساد وخلق منظومة قانونية ورقابية جادة لمكافحته، والعمل على تفعيلها وتعميم صرامتها ومحاسبتها للجميع دون استثناء.
- تعزيز قيم الشفافية والمساءلة بواسطة اللجوء إلى حوكمة الشركات.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم ناصف عبد الله (1983). السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها. مصر، دار النهضة العربية.

2- أبو خاص إبراهيم (2017). المنظور الفلسفي للسلطة في أعمال فوكو: دراسة في الفلسفة السياسية والاجتماعية. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3- أحمد الليثي ناصف(2018). مشاوير في بلاد كبير. مصر، دار الشروق.
4- التنير سمير.(2009). الفقر والفساد في العالم العربي. لبنان، دار الساقي.
5- الشريف سامح (2017). رجال الأعمال وإعلامهم، واقع الإعلام الاقتصادي. مصر، دار العربي للنشر والتوزيع.
6- المنياوي أحمد (2010). زواج المال والسلطة، عندما تجمع المتعة الحرام شهوة السلطة بسلطة المال. سوريا، دار الكتاب العربي.
7- بشارة عزمي (2016). ثورة مصر. الجزء الأول، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8- بن خلدون عبد الرحمان (1992). مقدمة ابن خلدون، لبنان، مكتبة لبنان.
9- جعفر نشأت (2015). القرآن وثالوث الاستبداد. مصر، دار صفصافة للنشر.
10- رمضان سيد رشاد مصطفى (2015). الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر. مصر، الزعيم للخدمات المكتبية.
11- شتا السيد على (1999). الفساد الإداري ومجتمع المستقبل. مصر، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
12- شمري هاشم (2011). الفساد الإداري والمالي وآثره الاقتصادية والاجتماعية. الأردن ، دار اليازوري العلمية.
13- صادق إسماعيل مُحَمَّد (2014). الفساد الاداري في العالم العربي. مصر، المجموعة العربية للنشر والتدريب .
14- عادل العجمي مُحَمَّد (2011). دولة رجال الأعمال، مصر في أحضان البزنس. مصر، مكتبة جزيرة الورد.
15- عبد الفتاح السيد (2011). وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر. مصر، دار الحياة.

16- عامر عادل (2016). دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي. مصر، دار حروف منثورة للنشر الإلكتروني.

17- Huntington Samuel (1979). Political order in changing societies. New Haven, Yal university press.

18- Gobe Eric (1999). Les hommes d' affaires égyptiens – Démocratisation et secteur privé dans l'gypte de l'infitah. France.

19- Michel Arend Guy (2016). La Psychlogie des Riches clé du Succès et de la Réussite, Les Hommes et Femmes d' affaires. France, Editions Uranologie.